ثلاثُ سنواتٍ مضت، ولازالت رحى اللجنةِ الدستورية المزعومة دائرةً من دون طحين فمن مناشداتٍ وصلت حدّ التسوّل من قِبَل المبعوث الدولي للأطراف الدولية لتسهيل عملها إلى مماطلةِ وفد النظام المجرم الذي لا يرى في هذه اللجنة سوى مهلةٍ جديدةٍ مفتوحةٍ للقتل والإجرام .

بقيتْ القضيةُ السوريةُ رهينةً لورقة التوت العفنة التي أريدَ بها مواراةَ سوءةِ المجتمع الدولي المتخاذل عن نصرة الشعب السوري المكلوم .

فما من عاقلٍ إلا ويدرك أنّ الدستور ليس هو لبُّ الصراع مع نظام الإجرام الأسدي فكم من دستورٍ أقرّه جلاوزةُ هذا النظام الأفاك ولم يلتزموا به طيلة سنوات الحديد والنار التي حكموا بها سوريا وطوقوا رقاب أبنائها بنير العبودية والطغيان، ولو تمخّضت هذه اللجنةُ عن أرقى دساتير العالم، مدنيةً وديمقراطيةً، فلن يلتزم هذا النظام بحرفٍ منها، وهو ما تشهد عليه سوابقُه في هذا المجال .

والأهمُّ من ذلك كلّه، إلى متى سيستمر هذا الاستهزاء بالسوريين وطموحاتهم، وإلى متى سيستمر الاستخفاف بثورتهم حتى بلغ حدّ اختصارها بدستورٍ من صياغة جلاّديهم، في الوقت الذي ينبغي أن يكونوا في محكمة الجنايات الدولية جزاءَ إفسادهم وإجرامهم .

ومن هذه المنطلقات والمبادئ، التي تفرضها علينا روح الثورة وتضحياتُ أبنائها، فإنّنا في تجمّع سوريا المستقبل نطالبُ الأممَ المتحدة والدولَ ذات الشأن وعلى رأسها الدول الحليفة والشقيقة، بوقفِ عملِ هذه اللجنة التي لم تجلبْ على السوريين إلا الوبال وإطالة أمد العذاب، حيث أمّنت للنظام الأسدي المجرم فُرَصَ المراوغة والهروب من استحقاقاتِ الوصولِ إلى حلٍّ سياسيٍّ سيكشف إجرامه وحلفاءه بحقّ هذا الشعب الحرّ .

كما نشدّد على ضرورة الزام النظام الأسديّ القاتلَ بالقرارات الدولية ذات الشأن وأولها القرار ٢٢٥٤ الذي يُظهر بما لا يدع مجالاً للشكّ بأنّ هذه اللجنة محاولةٌ للالتفاف عليه وتمييعه وإفراغه من مضمونه .

النصرُ لثورتنا الكريمة، والرحمةُ لشهدائنا الأبرار، والشفاء العاجل لجرحانا ومكلومينا الأطهار، والفرج القريب لمعتقلينا .

الأمانة العامة

حرر بتاريخ 2021/10/23م